

التنوع الاقتصادي كإستراتيجية لتحقيق التوازن الموزناتي في الجزائر

Economic diversification as a strategy to achieve balance in Algeria

يخلف صفية	سايف جبور علي
طالب دكتوراه	طالب دكتوراه
جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف / الجزائر	جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف / الجزائر
safya.ikhlef@hotmail.com	b.saiahdjebbour@univ-chlef.dz

تاريخ الإرسال: 2018/12/02 تاريخ التعديل: 2018/12/15 تاريخ قبول النشر: 2018/12/23

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مدى الاعتماد على التنوع الاقتصادي خارج المحروقات كآلية لتحقيق التوازن الموزناتي والمالي في ظل تغيرات أسعار النفط في الجزائر، وبالتالي ضرورة التركيز على مجالات وطرق لتمويل الموازنة العمومية بعيدا على هيمنة القطاع النفطي في تمويل الاقتصاد. وخلصت الدراسة إلى ضرورة النهوض بجملة من القطاعات ذات الأولوية في التنوع الاقتصادي كالأستثمارات الأجنبية والقطاع الخاص في تحقيق التوازن المالي والاقتصادي الكلي.

الكلمات المفتاحية: التنوع الاقتصادي، القطاع النفطي، الموازنة العمومية، التوازن الموزناتي.

Abstract:

This study aims at highlighting the extent of dependence on economic diversification outside of hydrocarbons as a mechanism to achieve balance of budget and financial in light of changes in oil prices in Algeria, and therefore the need to focus on areas and ways to finance the balance sheet away from the dominance of the oil sector in financing the economy. The study concluded that a number of priority cutters in economic diversification, such as foreign investment and the private sector, should be promoted in achieving fiscal and macroeconomic balance.

Key Words: Economic diversification, The oil sector, The Public Budgeting, Balance balancing.

تعتبر الموازنة العمومية لأي دولة المرآة العاكسة لتوازنها الاقتصادي الكلي، ومن ثم فهي تمثل بأدواتها من ضرائب وإنفاق عام أداة اقتصادية في غاية الأهمية، لا يمكن تجاوزها أو إغفالها للحكم على الأداء الاقتصادي والمالي لأي دولة كانت. وكما هو معلوم أن الجزائر دولة تراهن في اقتصادها على موارد الربيع البترولي، وهو المصدر التمويلي الأول لميزانيتها العمومية، حيث أن ميزانية الجزائر ترتبط ارتباطا كبيرا بأسعار النفط في الأسواق العالمية. وعليه فمن الضروري أن تنتهج الجزائر سياسة تنوع موارد دخلها وتنوع اقتصادها، والاستفادة من هذه الوفرة المالية المتاحة لديها في السنوات الأخيرة لبناء قاعدة اقتصادية قوية، ركائزها الاستثمار الخالق للقيمة المضافة وتنوعه في استثمارات عمومية واستثمارات خاصة محلية وأجنبية.

بناء على ما سبق يمكن طرح إشكالية البحث الآتية:

إلى أي مدى يمكن الاعتماد على التنوع الاقتصادي كآلية لتحقيق التوازن الموزناتي والمالي في ظل تغيرات أسعار النفط في الجزائر؟

أهمية البحث:

تظهر أهمية البحث من خلال إبراز الدور المتنامي للنفط في تمويل الموازنة العمومية ومدى أهمية التنوع الاقتصادي من خلال إعطاء الأولوية للاستثمارات الأجنبية والقطاع الخاص في تحقيق التوازن المالي والاقتصادي الكلي.

وللإجابة على إشكالية الدراسة تم الاعتماد على الخطة الآتية:

- المحور الأول: النفط - مفاهيم وأسس؛
- المحور الثاني: الموازنة العامة والتوازن المالي؛
- المحور الثالث: التنوع الاقتصادي كإستراتيجية لتحقيق التوازن الموزناتي في الجزائر.

المحور الأول: النفط - مفاهيم وأسس

للنفط أهمية كبيرة وذلك لتعدد استخداماته اليومية، فهو مصدر للطاقة، مصدر للإنتاج وغيرها من الاستخدامات، ويتناول هذا المحور أهم المفاهيم ذات العلاقة بمصطلح النفط وكذا سعر هذا الأخير والعوامل المؤثرة فيه.

أولا: المقصود بالنفط وأصل تكوينه

النفط الخام أو البترول (يستعملان بالمعنى نفسه) هو من الناحية التقنية مزيج من البنتانات والهيدروكربونات الثقيلة التي تستخلص بشكل رئيسي من مخازن النفط الخام وعندما توجد البنتانات والهيدروكربونات في مخازن الغاز الطبيعي تعرفان باسم المتكثف، وفي الواقع يعامل المتكثف على أنه نفط كما يمكن أن تنتج مخازن النفط هيدروكربونات سائلة خفيفة مثل البروبان والبوتان. ويتكون النفط من بقايا مواد عضوية -نباتية وحيوانية- عاشت وماتت بالبحار والمحيطات، ثم دفنت بين الصخور، ونتيجة لتعرضها للضغط والحرارة العالية وتفاعل البكتيريا معها على مدار ملايين السنين فإنها تحولت إلى مواد هيدروكربونية¹.

ثانياً: مفهوم أسعار النفط والعوامل المؤثرة فيها: تعتبر أسعار النفط الخام إحدى أهم المؤشرات في الاقتصاد العالمي حيث تملك الحكومات والشركات إلى إنفاق الكثير من الوقت والطاقة لمعرفة أين تتجه أسعار النفط.

1- مفهوم السعر النفطي

هو القيمة أو الصورة النقدية لبرميل النفط الخام المقاس بالدولار الأمريكي المكون من 42 غالون معبرا عنه بالوحدة النقدية الأمريكية، وإن هذا السعر يخضع لتقلبات مستمرة بسبب طبيعة سوق النفط الدولية التي تتسم بالديناميكية وعدم الاستقرار، مما انعكس ذلك على أسعار النفط وجعلها أسعار غير مستقرة وتخضع للتقلبات المستمرة حتى أصبحت ظاهرة مثيرة للقلق على المستوى العالمي منذ أوائل عقد سبعينات القرن الماضي واستمرارها حتى الآن.

2- العوامل المؤثرة في أسعار النفط الخام

يؤثر في تحديد أسعار النفط الخام العديد من العوامل الأمر الذي يشغل الكثير من المختصين والمهتمين الذين يعدون النفط كسلعة لا تخضع فقط لقوانين السوق (قوى العرض والطلب) حيث يزداد الانتاج أحيانا ولكن السعر يبقى ثابتا أو يزداد السعر ويبقى الطلب ثابتا.. وهكذا.

إن العوامل المؤثرة في تحديد أسعار النفط هي كالاتي²:

- العوامل الاقتصادية
- العوامل الجيوسياسية (الجيوبوليتيكية)
- العوامل المناخية
- العوامل النفسية
- العوامل الفنية
- العوامل النقدية
- عامل الندرة

وجميع هذه العوامل تؤثر في تقلبات ومسارات أسعار النفط وغالبا ما تكون أشد التقلبات هي التقلبات ذات الطابع السياسي والاقتصادي، وربما يكون للعوامل السياسية تأثيرات أكبر من العوامل الأخرى حتى أعتبر النفط وبسبب أهميته الدولية والاستراتيجية (سلعة مسببه) وهذا من شأنه أن يؤثر تأثيرا كبيرا في كافة القرارات السياسية والاقتصادية للدول المصدرة للنفط مثلما يؤثر في قرارات الدول المستوردة للنفط.

ثالثا: مفهوم خطر سعر النفط

هو الخطر الناجم عن التقلبات السريعة والحادة وغير المتوقعة والتي تحدث في أسعار النفط العالمية وتخلق عدم توازن في السياسات الاقتصادية العامة للدول المتأثرة فيها وقد أدى بروزه في أوائل عقد سبعينيات القرن الماضي إلى بروز أبعاد لم تكن موجودة مسبقا كتأثيره في الخطط والقرارات السياسية وأصبح واحدا من أبرز الوسائل التي لها علاقة بالأمن القومي والعلاقات الدولية والسياسية والعسكرية والتي تطورت فيما بعد إلى عوامة الطاقة وإلى غزو واحتلال الدول المنتجة للنفط³.

المحور الثاني: الموازنة العامة والتوازن المالي

يتناول هذا المحور أهم مفاهيم الموازنة العامة وكذا عوامل توازن هذه الأخيرة.

أولا: ماهية الموازنة العامة

تعرف الموازنة العامة للدولة بأنها: وثيقة رسمية تحتوي على نفقات وإيرادات حكومة دولة ما، ضمن خطة مالية تمكن الحكومة من إنجاز القرارات المتعلقة بتفعيل مجمل السياسات التي تقوم الحكومة بتنفيذها اتجاه المجتمع الذي تخدمه.

كما تعرف أيضا بأنها بيان شامل بأموال الحكومة ونفقات وإيرادات وما ينتج عنها من عجز وفائض والدين الحكومي، والموازنة تمثل السياسة الاقتصادية الرئيسة التي تطبقها الحكومة، إذ تشير إلى الطريقة التي تخطط بها الحكومة لاستخدام موارد ما لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية ولأن الموازنة العامة للدولة تمثل بيان للسياسة المالية فهي تبين طبيعة ومدى تأثير الحكومة في الاقتصاد، وتبدأ عملية إعداد الموازنة قبل بدء السنة المالية التي تغطيها الموازنة بعدة شهور حتى يمكن تحويلها إلى قانون قبل بداية السنة المالية.

وعرفت الموازنة أيضا بأنها عملية ديناميكية تعبر عن حركة دائمة لدور الحكومة، ومتواصلة من سنة إلى أخرى عبر العديد من البرامج الاقتصادية والاجتماعية والتنموية تعد على أساس تقديرات مبنية من خلال وسائل عملية واقتصادية وذات بعد استراتيجي للمدة التي تغطيها ضمن الأهداف المرسومة لها، كونها تركز على التوازن الاقتصادي، وكل هذا لا يتم إلا بعد الأمر بالتنفيذ من قبل السلطة التشريعية⁴.

وفي ضوء ما تقدم من مفاهيم، يمكننا أن نستنتج المضامين الأساسية للموازنة العامة للدولة كالاتي⁵:

- كشف بالنفقات العامة والإيرادات العامة للدولة.
- العلمية: يكون ذلك الكشف مقدرًا بطريقة وأسس عملية.
- تكون الموازنة لسنة قادمة.
- ذات بعد سياسي فهي تعتمد القرار السياسي الذي يعطي إجازة بنائها وإقرارها وأمر تنفيذها.
- أنها قانون وتشريع عام، حيث لا يعد قانون الموازنة نافذًا إلا بعد مصادقة السلطة التشريعية عليه.
- الأهداف: تكون للموازنة أهدافًا محددة وتكمن أهميتها في الأهداف التي وضعت من أجلها.
- أنها تعبر عن حجم القطاع الحكومي الذي يعمل في الاقتصاد الوطني.
- تتضمن الوسائل والإمكانيات المتاحة لتحقيق الأهداف.
- تعكس فلسفة الدولة السياسية والاقتصادية.
- تعد إحدى قنوات اتصال الدولة بمحيطها الداخلي والخارجي.
- أنها تمارس مهامها وأدوارها عن طريق أدواتها ولا تستطيع أية أدوات اقتصادية أخرى أن تحل بديلاً عنها.
- تتمتع بالعديد من الخصائص والمميزات الإدارية، المحاسبية، المالية، الاقتصادية والقانونية.
- أنها أكثر الأدوات والفعاليات الاقتصادية التي تشارك بها الحكومة بمستويات كافة وهيكلها (السلطة التنفيذية) مع الجهة الممثلة للشعب (السلطة التشريعية) لغرض الوصول إلى الصورة النهائية لها.
- أنها تعكس درجة التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي للدولة.
- أنها انعكاس لمدى قدرة الدولة في تحقيق الكفاءة في استخدام مواردها المتاحة.
- للموازنة العامة للدولة ثمانية إبعاد هي: السياسي، الاقتصادي، المالي، الاجتماعي، الإداري، الحسابي، القانوني، المعلوماتي. وعليه فإن أي تغير في سعر النفط من شأنه التأثير على جميع هذه الأبعاد وخاصة بالنسبة للدولة المصدرة للنفط.

ثانياً: مفهوم التوازن المالي للموازنة العامة

إن مضمون التوازن المالي يكمن في التوازن بين جانبي الموازنة العامة للدولة؛ وذلك بإتباع سياسة مالية معينة، تقوم بها السلطة المالية المختصة في الدولة عند وجود تباين بين حجم النفقات العامة وحصيله إيرادات الدولة، وذلك بتعديل أحد جانبي الميزانية بغرض خلق التوازن بينهما أي تعادل النفقات مع الإيرادات. وقد اختلفت النظرة إلى هذا التوازن؛ حيث كانت في الماضي نظرة حسابية بحتة، ذلك أن جملة الإيرادات كان يجب أن تساوي بالضبط جملة النفقات دون أن يكون هناك أي عجز أو فائض، ومن ثم لم يعد ينظر إلى التوازن إلا في حدود التوازن الاقتصادي والاجتماعي العام⁶.

ثالثاً: توازن الموازنة والتوازن الاقتصادي العام

يتكامل التوازن الاقتصادي للموازنة العامة مع التوازن الاقتصادي العام، إذ يفرض التوازن الاقتصادي للموازنة العامة رفع معدلات النمو الاقتصادي، خفض معدلات التضخم والبطالة، بمعنى زيادة مردودية الهيكل الاقتصادي الوطني. إذ لا يسمح هذا التوازن أن تقوم الدولة باقتطاع أموال من القطاع الخاص وتقوم بإنفاقها ضمن الموازنة العامة بحيث لا تكون زيادة في الدخل الوطني أعلى من لو بقيت تلك الأموال عند القطاع الخاص.

يتكامل التوازن الاجتماعي للموازنة العامة مع التوازن الاقتصادي العام، لأنه يقوم على أساس الاقتطاع الضريبي من المداخيل المرتفعة ثم إعادة التوزيع لصالح المداخيل المنخفضة، وهذا يعني تحقيق زيادة في قدرة الطبقات ذات الدخل الضئيل على الإنفاق ويعمل على رفع مستواها المعيشي، ويؤثر ذلك على الوضع الاقتصادي العام لأنه يؤدي إلى زيادة الاستهلاك وبالتالي يؤدي إلى زيادة الإنتاج والاستثمار في المجتمع وتحقيق نمو في الدخل الوطني وتوازن اقتصادي عام.⁷

المحور الثالث: التنوع الاقتصادي كإستراتيجية لتحقيق التوازن الموازناتي في الجزائر

أولاً: مفهوم التنوع الاقتصادي

ينصرف معنى التنوع إلى الرغبة في تحقيق عدد أكبر لمصادر الدخل الأساسية في البلد، التي من شأنها أن تعزز قدراته الحقيقية ضمن إطار التنافسية العالمية، وذلك عبر محاولات رفع القدرات الإنتاجية في قطاعات متنوعة، دون أن يقتضي الأمر أن تكون تلك القطاعات ذات ميزة نسبية عالية. وهو يقوم على الحاجة إلى الارتقاء بواقع عدد من هذه القطاعات تدريجياً لتكون بدائل يمكنها أن تحل محل المورد الوحيد. ومن هنا فالتنوع ينطبق على البلدان التي تعتمد على مصدر وحيد غير مستدام.

بمعنى أن التنوع الاقتصادي هو العملية التي تشير إلى اعتماد مجموعة متزايدة تشارك في تكوين الناتج. والتنوع يمكن أن يشار فيه إلى تنوع مصادر الناتج المحلي الإجمالي، أو أن تنوع مصادر الإيرادات في الموازنة العامة، أو تنوع الأسواق كالأسواق الداخلية أو أسواق الصادرات.⁸

ثانياً: أثر هيمنة الجباية البترولية على الموازنة العامة في الجزائر

تعتمد الدولة من أجل ضمان سيورة المصالح العمومية وتنفيذ مخططاتها التنموية على مصادر متنوعة لضمان الإيرادات اللازمة لتغطية نفقاتها، هذه الإيرادات تتمثل أساساً في إيرادات الجباية العادية، وإيرادات الجباية البترولية. وباعتبار أن الجباية البترولية تمتاز بعدم الاستقرار، وتذبذب حصيلتها، وفقاً لتذبذب أسعار البترول وحصص الإنتاج المفروضة من طرف منظمة الدول المصدرة للبترول OPEC، إلى جانب تأثير حصيلتها بتغير سعر صرف الدينار بالدولار، وأن الجباية العادية كانت دوماً تحت المستوى المرغوب فيه، فإن ذلك أثر بشكل كبير على الإيرادات الكلية لميزانية الدولة.

فقد كانت مساهمة الجباية البترولية في أوجها خلال سنتي 1980 و1990 حيث عرفت 63,2% - و 64,2% على التوالي، ثم بدأت في التراجع ابتداء من سنة 1982 فقد عرفت تراجعاً محسوساً أين وصلت إلى أسوأ نسبة لها ب 23,9% و 22,02% سنتي 1986 و 1987 بسبب أزمة البترول سنة 1986 أين انخفضت أسعار النفط، حيث بلغ سعر البرميل 13 دولار مع بداية سنة 1986 وزادت حدة الانخفاض حيث بلغت 11 دولار سنة 1988 وصاحب هذا الانهيار في أسعار النفط انخفاض قيمة الدولار أيضاً بنسبة 40% إلى 50. ورغم الإصلاح الضريبي الذي تم الشروع فيه في بداية التسعينيات، إلا أن المعادلة لم تتغير. ولم يستطع تجاوز إشكالية ثنائية الاقتصادي النفطي وغير النفطي، وهذا ما يتجلى من خلال هيكل النظام الضريبي حيث أن الجباية العادية على مدار الفترة الممتدة من سنة 1990 وسنة 2000 كانت تتراوح ما بين 33,2% و 39,2% بمعنى أن وزن الجباية النفطية مازال مهيمناً.

وبعد عودة ارتفاع أسعار النفط عرفت الجباية البترولية خلال الفترة 2008/1980 تطوراً من حيث مردوديتها، مما جعل نسبة مساهمتها في تمويل الموازنة العامة للدولة كبيرة جداً، على عكس الجباية العادية التي بقيت مساهمتها متواضعة⁹.

ثالثاً: تذبذب إيرادات وأسعار النفط ودورها في إحداث الخلل الهيكلي في الاقتصاد

إن الارتفاع المتزايد لتكاليف استخراج النفط وكذا أسعار النفط أثر على زيادة أسعار مختلف الخدمات والسلع في عديد الدول العالمية مما سبب ضغوط تضخمية، وقد تأثرت بها حتى الدول المصدرة للنفط نفسها. وقد أجمع المحللون على أن سعر النفط رغم ارتفاعه إلا أنه لن يؤثر على اقتصاديات البلدان الكبرى لأنها بلغت درجة من التنوع والقوة تسمح لها بعدم التأثر بالمتغيرات الظرفية الخارجية. فقد قال رئيس الولايات المتحدة الأمريكية "جيمس كارتر" أثناء تقديمه برنامجه لتقليص استهلاك الطاقة وكان ذلك سنة 1977 "تهددنا كارثة قومية للمستقبل القريب، إن أزمة الطاقة لم نقهرها بعد لكنها ستقهرونا حتماً إذا لم نتخذ التدابير على الفور. كما أن زيادة مساهمة القطاع النفطي في نمو الناتج القومي أدى إلى تدني دور القطاعات غير النفطية لأغلب الدول العربية والخليجية خاصة وقد أطلق على هذا بالمرض الهولندي¹⁰.

رابعاً: خطورة تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة وحتمية اللجوء للتنوع الاقتصادي

تبرز خطورة تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الجزائر، في كون النفط وحده يمثل 70 بالمئة من الموازنة العامة ونحو 35 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي، كما أنه يمثل نحو 97 بالمئة من إجمالي الصادرات. وقد فشلت محاولات عدة في السنوات السابقة لإحداث تنوع اقتصادي لجهة التقليل من الاعتماد على عائدات النفط والتركيز على الإنتاج الزراعي والصناعي. ويحاول صناع القرار في الجزائر التخفيف من وطأة المعطيات الجديدة في سوق النفط على ميزانية بلادهم.

ورغم أن الجزائر تحتل المرتبة 49 عالميا بالنسبة للنتائج المحلي الإجمالي، إلا أن نسبة البطالة مرتفعة وتزيد عن 10 بالمئة ولذلك يقول محللون إن الجزائر ليست في معزل عن صدمة على مستوى التوازنات الاقتصادية الكلية، ويتوقع الخبراء أن تكون أخطر من صدمة الثمانينات عندما حصل الانهيار الكبير لأسعار النفط في عام 1986. ويرى خبراء أن الاقتصاد الجزائري مهدد بسعر 80 دولارا للبرميل، في حين يعتبر وزير المالية السابق في الجزائر كريم جودي أن الموازنة في حاجة إلى سعر 110 دولارات للبرميل لتحقيق التوازن¹¹.

الريع (من المحروقات) لا ينبغي أن يضللنا... فالمستقبل يكمن في القطاع الخاص... ومستقبل الجزائر لا يمكن أن يقوم إلا على قاعدة صناعية صلبة." تبدو مثل هذه العبارات عادية من أول وهلة، بل وهامشية. لكنها تكتسب معنى جديدا تماما عندما تصدر عن مسؤول جزائري كبير، وهو في هذه الحالة وزير الصناعة السابق شريف رحمان. فقد تحدث في الخامس من أغسطس/آب في ورشة عمل عن الاستثمارات الخاصة في الجزائر، ليلقي الضوء على المستقبل المنظور للجزائر إذا تم التغلب على حالة القصور الذاتي الحالي ومن ثم تمكن القطاع الخاص من الاضطلاع بدوره كقاطرة للنمو في اقتصاد ناشئ.

"التنوع"، هذا بيت القصيد. فقد باتت في الغالب لازمة متكررة لأنها تعكس فهما عميقا لضعف الاقتصاد الجزائري إذا ظل يعتمد بقدر كبير على منتج واحد. ولا يوظف قطاع النفط والغاز الذي يشكل 98 في المائة من الصادرات، و70 في المائة من الإيرادات الحكومية، ونحو 40 في المائة من إجمالي الناتج المحلي، سوى 2 في المائة من القوى العاملة. ولا يشكل القطاع الصناعي "الراكد" أكثر من 5 في المائة من إجمالي الناتج المحلي (مقارنة مع نحو 28 في المائة في بلدان الأسواق الناشئة). وتحل الجزائر في المرتبة 152 من بين 185 بلدا شملها تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لعام 2013. ولم تتجاوز الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تتراجع منذ عام 2008. 1.5 مليار دولار عام 2012، مما يعكس ضآلة التقدم الذي تحقق رغم التحسن الذي شهدته مناخ ممارسة أنشطة الأعمال في الآونة الأخيرة.

ومن المطمئن أنه ما من أحد يعتبر وفرة النفط والغاز لعنة على الاقتصاد. ورغم العقبات، يتحدث قادة البلاد بصراحة عن مخاطر وتناقضات جمة، وثمة إجماع متزايد على ضرورة أن تبدأ الجزائر سريعا في السير على درب التحول الاقتصادي والصناعي. ويجب منح الأولوية بوجه خاص لتحسين مناخ الأعمال. ويتمثل أكبر تحد في هذا السياق في كيفية الحد من إفراط البلاد في الاعتماد على النفط، وفي الوقت نفسه الاستفادة من ثروة البلاد من النفط والغاز لتنويع الاقتصاد، وتحفيز النمو الشامل، وتشجيع قيام قطاعات صناعية وخدمية ذات قيمة مضافة وقدرة على خلق المزيد من الوظائف.

يبدو أن هناك استعدادا من قبل النخبة والمجتمع المدني في الجزائر للتصدي لهذا التحدي. وينطبق هذا على معهد "نبي" للبحوث، الذي كلف بإجراء دراسة في يناير/كانون الثاني الماضي عن الدروس المستفادة ورؤية الجزائر في عام 2020. وهذا برنامج طموح! إذ تستشرف هذه المجموعة من المفكرين "الارتقاء بمناخ الأعمال والاستثمار إلى المستويات العالمية بما يضمن تبوأ الجزائر مكانةً بين أول ثلاثة بلدان في منطقة البحر المتوسط وضمن أول 50 دولة

على مستوى العالم." وقد أدرك هؤلاء الدور الرئيسي الذي يلعبه مناخ الأعمال في اقتصاد مزدهر. "النموذج الاقتصادي الجديد" الجريء الذي يطرحه معهد نبي يتركز على استخدام النفط لتحفيز التنوع الاقتصادي. الهدف من هذه الخطة هو مضاعفة إجمالي الناتج المحلي غير النفطي بحلول عام 2025، وزيادة الصادرات غير النفطية بدرجة كبيرة من 2 في المائة فقط من إجمالي الصادرات عام 2012 إلى 15 في المائة عام 2020، وإلى 25 في المائة عام 2025، وإلى 40 في المائة عام 2030.

مثل هذا الطموح يتطابق تماما مع الإمكانيات الاقتصادية الهائلة للجزائر. فالجزائر هي أكبر دولة في أفريقيا وفي العام العربي وفي منطقة البحر المتوسط (إذ تبلغ مساحتها 2382000 كيلومتر مربع). ويزيد متوسط دخل الفرد فيها، والذي بلغ 5600 دولار عام 2012، عن نظيره في الهند (3800 دولار) والعديد من بلدان الأسواق الناشئة. كما يجعلها إنتاجها من النفط (1.8 مليون برميل يوميا) ومن الغاز (أكثر من 60 مليار متر مكعب سنويا) ثالث أكبر مورد للغاز للاتحاد الأوروبي بعد روسيا والنرويج. وقد ساعدتها عائداتها النفطية على زيادة احتياطياتها من النقد الأجنبي إلى نحو 200 مليار دولار، أي ما يعادل 100 في المائة من قيمة إجمالي الناتج المحلي أو ما يزيد عن قيمة واردات البلاد من الخارج لمدة ثلاث سنوات ونصف. وقد أغناها هذا الفائض في المالية العامة عن الحاجة إلى الاقتراض من الخارج. فالجزائر سددت أغلب ديونها مبكرا، بل وأقرضت صندوق النقد الدولي 5 مليارات دولار العام الماضي. ومؤخرا، أعفت 14 بلدا أفريقيا من الديون المترتبة عليهم والبالغة قيمتها مليار دولار.

وكما هو الحال مع أي تحول، فإن التحول الاقتصادي المنشود سيفرض خيارات، بعضها سينطوي على تداعيات اجتماعية. ويمكن استجلاء بعض المبادئ الإرشادية المفيدة باستحضار ماضي الجزائر، وبشكل خاص الحلم الذي داعب أبطال الاستقلال والذي ما زالت أصداؤه تتردد في اسم البلاد الرسمي: جمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية. فقد جعلوا الخيارات الاجتماعية والاقتصادية عنصرا مهما ورئيسيا لاستقرار البلاد بعد استقلالها. لكن، ألم يحن الوقت لإعادة النظر في بعض هذه السياسات، كالدعم الحكومي الذي يلتهم 12 في المائة من إجمالي الناتج المحلي للبلاد ويمثل عبئا ثقيلا على الخزانة العامة؟ هل يمكن لهذا الوضع أن يستمر؟

دون أن نقلل من أهميته، فلن ننتقد الحاجة إلى الاستقرار السياسي باعتباره الركيزة لطمأنة المستثمرين وتعزيز التحول السلس الذي يتوق إليه الجزائريون. فالتحول الاقتصادي والاستقرار السياسي صنوان لا ينفصمان ويتحققان بالخيارات الاستراتيجية من قبل القادة والإرادة الشعبية الحرة.

وهناك حاجة حتمية لإجراء إصلاحات كبرى تحقق الانطلاقة الاقتصادية المنشودة والتحول الاجتماعي في الجزائر. ولحسن الحظ، يلقي مبدأ إطلاق الإصلاحات الكبرى قبولا وتضامنا واسعين في مختلف أنحاء الجزائر التي تتمتع بفرصة جيدة للعب دور قيادي في أفريقيا والعالم العربي، فضلا عن تحسين حياة سكانها البالغ عددهم 38 مليون نسمة¹².

ومنذ عام 2006، تركزت أنشطة البنك الدولي في الجزائر على العمل التحليلي والخدمات الاستشارية التي يتم استرداد تكاليفها بعد قرار الحكومة الجزائرية بعدم الاستعانة بالاقتراض الخارجي. وقد تم إقبال آخر مشروع موله البنك الدولي للإنشاء والتعمير في الجزائر في فبراير/شباط 2009. وتركز إستراتيجية المشاركة القطرية بين البنك الدولي والجزائر للفترة 2011-2014، على¹³:

- تعزيز النمو من خلال تنويع أنشطة الاقتصاد: مساندة إستراتيجية التنمية الزراعية والريفية، وتحسين مناخ الاستثمار - خاصة بالنسبة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة - وتحديث القطاعين المالي والمصرفي؛
- تشجيع التنمية المستدامة والحد من التباينات المكانية: تقديم المساعدة الفنية ومساندة تنفيذ مبادرات الحماية البيئية وبرامج الحكومة، والمساعدة في الحفاظ على النظم الإيكولوجية الصحراوية؛
- تعزيز مؤسسات التخطيط الاقتصادي، والرصد، والتقييم، ووضع السياسات: تقديم المساعدة الفنية لتعزيز تخطيط ورصد وتقييم قدرات العديد من القطاعات في الحكومة.

خامسا: ضرورة تطوير مصادر الطاقة المتجددة في منطقة تمتلك احتياطات من الوقود الأحفوري:

تعاني الطاقة المتجددة في معظم الدول المصدرة للنفط من قلة التمويل، وبالمقابل هناك جملة من الدوافع التي تملي على هذه الدول ضرورة الاهتمام بهذا القطاع كمصدر للتنويع الطاقوي نذكر منها¹⁴:

- تتمتع الجزائر بميزات جغرافية ومناخية ملائمة لتنويع مصادر الطاقة وخاصة تلك المتعلقة بالطاقة الشمسية؛
- حتما لن يكون حجم الطاقة المولدة في الوقت الراهن في منطقة المغرب العربي والشرق الأوسط كافيا لتلبية الطلب المستقبلي، ففي مجال إنتاج الطاقة الكهربائية يتوقع أن يزداد بنسبة تفوق 7% سنويا خلال عشر الأعوام التالية، ستحتاج بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى إنتاج ما بين 80 و90 جيجاوات من القدرة الجديدة بحلول 2017 بغية تلبية الطلب؛
- ستساهم الطاقات البديلة والمتجددة بخفض غازات الاحتباس الحراري ومواجهة التغير المناخي؛
- إذا تمكنت الطاقة المتجددة من الحلول بشكل جزئي مكان الغاز والنفط اللذين يستخدمان حاليا لتوليد الطاقة، تصبح الكميات الفائضة متوفرة للتصدير والاستخدام في تطبيقات ذات عائد أكبر؛
- من المتوقع أن ترتفع حصة الأوبك من إنتاج النفط من نسبة 42% حاليا إلى نسبة 52% بحلول العام 2030¹⁵. لذلك يمكن لمشاريع الطاقة المتجددة تحرير كمية أكبر من النفط والغاز للتصدير.
- يمكن لصناعة الطاقة المتجددة أن تساهم في التنوع الاقتصادي وتوفير وظائف، فقطاع النفط والغاز ينتج 47% من إجمالي الناتج المحلي في دول الخليج العربي إلا أنه لا يشكل أكثر من 1% من الوظائف.

سادسا: أهم دعائم التنوع الاقتصادي

تقوم دعائم التنوع الاقتصادي من خلال تنويع القاعدة التصديرية عن طريق إيجاد الإستراتيجية والسياسات الكفيلة بذلك مثل الإستراتيجية السياسية، إستراتيجية تفعيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واستراتيجية التأهيل

المقاولاتي والعمل على الاستفادة من تجارب البلدان الأخرى في تنمية صادراتها مثل دول جنوب شرق آسيا فمستقبل الاقتصاد الجزائري مرتبط بمدى قدرته على صناعة خيارات بديلة للمحروقات. ومن أهم هذه الدعائم:

- **تبني الحكم الراشد:** من خلال العمل على حوكمة الإدارة، التي تطورت فيها آليات الفساد و ذلك عن طريق: تحديث الإدارة الجبائية وتدعيم آليات الرقابة الجبائية والجمركية و التنسيق و تبادل المعلومات مع مختلف الهيئات والإدارات ذات الصلة بالنشاط التجاري والاقتصادي، والتحكم أكثر في دواليب النشاط التجاري والاقتصادي عن طريق إيجاد وسائل كفيلة بالوصول إلى المعلومة الاقتصادية، فحوكمة الإدارة سواء كانت عامة أو محلية لا يتم إلا باعتماد المساءلة وتبني الشفافية وإقرار المشاركة في صناعة القوانين والقرارات الاقتصادية¹⁶.
- **تأهيل المؤسسات الاقتصادية وفق المقاربات الدولية الاقتصادية:** و ذلك باكتساب القدرة على التعامل مع سوق مفتوح لا تتوفر فيه أسباب الحماية و الدعم الذي اعتادت عليه في السابق وكذا التخلص من أساليب الإدارة التقليدية إلى أساليب الإدارة الفعالة والاستراتيجية والاهتمام بوظيفة البحث والتنمية والتطوير والاستثمار في البحث والذكاء والإبداع وكذا تبني وتطوير التحالف الاستراتيجي كاختيار بديل ومهم من أجل النمو والبقاء والتوسع، والتحكم في مفهوم إدارة الجودة والتحكم في أساليب التسويق الحديثة عن طريق اختيار قنوات التوزيع الملائمة وإدارة المعلومات بشكل جيد وحثمية تطبيق مبدأ حوكمة الشركات في المؤسسات الاقتصادية سواء كانت عمومية أو خاصة¹⁷.
- **رفع الناتج المحلي الإجمالي:** يعتبر هدفا من أهداف السياسة الحكومية و يمكن تحقيق هذا الهدف على نحو مستدام وعلى المدى الطويل من خلال توافر مجتمع متعلم تتواجد فيه الخدمات الصحية المتطورة و القدرة على استيعاب الأجيال القادمة في وظائف حيوية ضمن قطاعات ابتكاره عالية الإنتاجية والاعتماد على المعرفة والتكنولوجيا (التحكم في الصناعة الرقمية وصناعة المعرفة) لرفع القدرة الإنتاجية للمؤسسات و القطاعات باختلافها، فالاقتصاديات المدفوعة بالابتكار تحقق أعلى مستويات الازدهار، فالنمو ينبغي أن يكون هو لب التنمية في كافة استراتيجيات الدولة التي تدور حولها جهود تخفيض أعداد الفقراء وتوسيع مشاركة المواطنين في شؤون الحكم وتحسين الإدارة الحازمة التي تجعل النمو يزدهر، فحسب بيري وبيركي (1998) فإن وضع إستراتيجية متواصلة تستهدف النمو يتطلب تحقيق التوازن بين القطاعات الرئيسية في الاقتصاد وكذا مؤسسات عامة أكثر قوة قادرة على أن تمتع تجاوزات القطاع الخاص¹⁸.
- **تفعل دور القطاع الخاص:** يمكن للقطاع الخاص أن يلعب دورا في تعزيز التنوع الاقتصادي من خلال قيادة الابتكار والنشاط الاقتصادي في القطاعات الغير مستغلة حيث يمكن على سبيل المثال البحث والتطوير لأنشطة جديدة. علاوة على ذلك غالبا ما تقف الشركات الخاصة عند حدود قطاعات جديدة وبالتالي جلب الابتكار في الاقتصاد. ففي الجزائر تفتقر العديد من المؤسسات الخاصة للطريقة للوصول لرأس المال مما يجعل من الصعب بالنسبة لهم استغلال الفرص التجارية بشكل كامل، في هذه الحالة يجب على الحكومة إيجاد سبيل لتعزيز زيادة

الإعمال من خلال خلق السياسات الصناعية والتجارية الموازية وإزالة العقبات البيروقراطية خصوصا للشركات المبتدئة. كما يجب على الحكومة أن تكون حساسة لاحتياجات القطاع الخاص من خلال تحسين مناخ الأعمال مثلا أو من خلال التواصل لإقامة شراكات بناءة مع القطاع الخاص.

وبالمثل لذلك ينبغي على القطاع الخاص الانخراط في المبادرات الحكومية حيث ينبغي أن تأخذ هذه الأخيرة زمام المبادرة في قيادة جدول الأعمال لتنوع الاقتصاد بالنظر إلى قدرات الجزائر باعتبار أنه ليس هناك نقص في الفرص التجارية لكن هناك نقص فادح للقطاع الخاص في وضع خطة شاملة لاستغلالها¹⁹.

وبالتالي وجب على الدولة من أجل تنوع اقتصادها العمل على تهيئة البيئة اللازمة و المحفزة لنمو وتوسع قطاع الأعمال وجذب الاستثمارات سواء من الداخل أو الخارج، وإمداد الأسواق المحلية بالأطر القانونية والمؤسسية والتنظيمية اللازمة والمشجعة على تنوع الاقتصاد (مع تقليل البيروقراطية)، وتوفير البنية التحتية اللازمة والعمل على زيادة التحرير في السوق المالي، بالإضافة إلى الاهتمام بالقضايا المتعلقة بسوق العمل والتنمية البشرية، وبالأخص قضايا التعليم والتدريب وخلق المزيد من فرص الشغل للمواطنين لتحسين مستوى معيشة المواطنين وتقليص الفقر ويعتبر الاقتصاد الجزائري من أكثر الاقتصاديات تركزا وأقلها تنوعا مقارنة مع الدول الأخرى ومع البلدان المجاورة لها كتونس والمغرب التي تتميز بتنوع أكبر لاقتصادها وتصديرها لعدد أكبر من المنتجات، فقد سجل مؤشر التركيز السلعي للصادرات الجزائرية 0,523 وسجل مؤشر التنوع 0,788 وهذا في سنة 2010 أما في ما يخص مؤشر كفاءة التجارة: فقد جاء ترتيب الجزائر في سنة 2010 كما يلي:

المرتبة 131 في المنتجات الزراعية من بين 184 دولة، و المرتبة 135 في الأغذية المصنعة من بين 168 دولة، و 115 في المنتجات الجلدية من بين 117 دولة، و المرتبة 131 في المنتجات المعدنية من بين 152 دولة، و 134 في الالكترونيات من بين 136 دولة، و المرتبة 16 في الملابس الجاهزة من بين 126 دولة، وبالتالي وجب العمل على تنوع الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات و ذلك بالعمل على وضع الاستراتيجيات اللازمة لذلك و متابعتها بجدر حتى تحقق نتائجها و ذلك باستخلاص الدروس من التجارب السابقة و الذي من شأنه أن يحقق استقرارا للاقتصاد الجزائري و يعمل على تحقيق النمو المستدام و تقليص درجة التبعية للخارج²⁰.

تجنب التقييد بعوائد الصادرات النفطية وذلك من خلال²¹:

- استغلال عوائد البترول في مشاريع استثمارية ومن أمثلة ذلك المكسيك التي استخدمت البترول كأداة اقتصادية الشيء الذي سمح لاقتصادها بالتطور وأيضا الاستثمارات التي عرفت كيف تسير عائداها البترولية بعد دمجها في مجال النقل البحري والجوي والبنوك؛
- التوسع في الإنفاق الحكومي الاستثماري على مشاريع صناعية من أجل النهوض بالقطاع الصناعي الذي هدمت قاعدته من خلال تنفيذ برامج التصحيح مع العلم أن الحكومة مؤخرا عملت على تشجيع الاستثمارات الأجنبية في القطاع الصناعي خاصة في مجال صناعة السيارات من خلال تفعيل المفاوضات مع البعض من أرباب هذه المؤسسات لإقامة مركبات صناعية في الجزائر؛

- تنوع مصادر الطاقة من خلال الاستثمار في تنمية الأبحاث و عقود الشراكة الأجنبية وتوسيع فرص الاستكشاف والتنقيب لاستغلال مصادر الطاقة البديلة والتي من أهمها الطاقة الشمسية؛
- الاستفادة من الإمكانيات المتاحة في المجال الزراعي، الذي قد يكون حلا مناسباً لامتناع البطالة ليس فقط في الميدان الفلاحي ولكن حتى فيما يخص الصناعة الغذائية وتنمية الصادرات الزراعية بتشجيع العمل المقاولي في هذا الميدان؛
- إعطاء الجباية العادية دور أساسيا في تغطية النفقات العامة بالعمل على مواصلة إصلاح النظام الضريبي من خلال تسهيل عمليات التحصيل وتخفيف الضغط الضريبي لتجنب التهرب الضريبي من أجل عدم الوقوع في عجز موزناتي؛
- تفعيل النظام المصرفي للاستغلال الأمثل لفائض السيولة من خلا إعطاء حرية أكبر للبنوك في إدارة التعاملات المالية لمختلف النشاطات الاقتصادية.

سابعاً: آثار وإنعكاسات إنخفاض أسعار النفط على الموازنة العامة (الجزائر):

بدأت آثار انخفاض أسعار النفط تؤثر سلباً على الموازنة العامة للدولة من خلال تزايد الرصيد السلبي الناتج عن إنخفاض الإيرادات الجبائية التي تصل نسبتها إلى 62% من إجمالي الإيرادات العامة للدولة، كما أن مؤشر رصيد الموازنة العامة خارج المحروقات لا يعكس وضعية مريحة كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم 1: مؤشرات رصيد الموازنة العامة خارج المحروقات (2013-2016)

المؤشرات	2016	2015	2014	2013
رصيد الموازنة العامة من الناتج المحلي	-10%	-9.5%	-7%	-1.5%
رصيد الموازنة العامة خارج المحروقات من الناتج المحلي خارج المحروقات	-40%	-53.1%	-35.6%	-33.5%
نسبة الجباية البترولية إلى إجمالي الإيرادات العامة	55%	58%	60%	62%

المصدر: صالح صالح، محاضرات مقياس الاقتصاد الجزائري، الفصل العاشر، جامعة سطيف 101 2015 05

.09

من خلال الجدول السابق يتبين لنا أن نسبة الجباية البترولية إلى إجمالي الإيرادات العامة في انخفاض مستمر من سنة لأخرى بحوالي 2% كما أن رصيد الموازنة العامة خارج المحروقات من الناتج المحلي خارج المحروقات يسجل انخفاضا متتاليا من سنة لأخرى، وهذا ما يفسر عجز الموازنة العامة في تزايد مستمر نظرا لدور جباية المحروقات في تمويل هذه الأخيرة. كما أن رصيد الموازنة العامة من الناتج المحلي هو الآخر يسجل انخفاضا متتاليا وهذا نظرا لانخفاض العائدات النفطية في ظل محدودية المداخيل خارج الجباية البترولية.

النتائج والتوصيات:

بالرغم من الدور الذي يلعبه البترول في الجزائر والذي لا يمكن تجاهله وذلك من خلال مساهمة العوائد النفطية في تمويل الاقتصاد الجزائري، إلا أنه وبالنظر إلى المفارقات التي يلعبها هذا المورد وخاصة من خلال الاعتماد المفرط عليه في تكوين الاقتصاد الوطني أحادي الجانب أدى إلى تكوين اقتصاد ضعيف وعرضة للصدمات الخارجية، حيث أصبح الاقتصاد الجزائري يتصف بالاقتصاد البترولي الشيء الذي يتسبب في ضعف تنمية الجانب الآخر وهو الأهم للدولة.

لذلك وحتى يتحقق توازن الموازنة العامة والذي يعتبر من أهم جوانب استقرار الاقتصاد الكلي وجب الاهتمام بإيجاد طرق ووسائل للتنوع الاقتصادي من خلال إعطاء الأولوية للقطاع الخاص والاستثمار في المجال الصناعي والزراعي وضرورة تنوع الصادرات خارج المحروقات كوسيلة لتنوع موارد الموازنة العامة بعيدا على الموارد النفطية التي بدأت في النضوب.

كما أنه تجدر الإشارة إلى ضرورة النهوض بجملة من القطاعات ذات الأولوية في التنوع الاقتصادي:

- عصنة قطاع النقل والبنى التحتية؛
- النهوض بقطاع السياحة كقطاع واعد يمكنه أن يدر مداخيل معتبرة في المدى المتوسط والطويل؛
- الاستثمار في العامل البشري (تكوين يد عاملة متخصصة ومؤهلة في شتى المجالات) باعتبار أنه هو مصدر تطور الأمم المتقدمة؛
- يجب التفكير في استغلال الموارد السطحية مثل قطاع الزراعة قبل البحث عن استغلال الموارد الباطنية مثل الغاز الصخري؛
- في مرحلة تشهد قطاع موازي غير معلن وبنسبة معتبرة تملّي ضرورة أن تبسط الدول يدها على كافة الأنشطة الاقتصادية بهدف التوجيه والمراقبة والتحكم في المعطيات الاقتصادية.

الإحالات والمراجع:

¹ بن عزة محمد وشليل عبد اللطيف، تنامي قطاع النفط وتأثيره على معادلة التنوع الاقتصادي، مداخلة مقدمة ضمن المنتدى الوطني حول: البيئة المؤسساتية، سياسات الإصلاح والتنوع الاقتصادي في الجزائر، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 24 و25 نوفمبر 2014 ص: 2 3.

- ² عماد الدين محمد المزيني، العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية (2000-2010)، مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية، 2013، المجلد 15، العدد 1 334-340.
- ³ سهام حسين وسيميرة فوزي، مخاطر وإشكاليات إنخفاض أسعار النفط في إعداد الموازنة العامة للعراق، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد السادس والثلاثون، بغداد، 2013 02:3 55:6.
- ⁴ نفس المرجع السابق 03:7.
- ⁵ نفس المرجع السابق 03:7:8.
- ⁶ رشيد بنعياش، التوازن المالي، صحيفة الحوار المتمدن، العدد: 2938: 02:3 02010/03/08.
- ⁷ داود سعد الله، أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر
- ⁸ 2000_2010 مذكرة تخرج لجنابها الأستاذة الماحستير فيا لعلوم الاقتصادية تخصص التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2011/2012/ص: 136.
- ⁸ عاطف لافي مزوك، التنوع الاقتصادي في بلدان الخليج العربي مقارنة للقواعد والدلائل، مجلة الاقتصادي الخليجي، جامعة البصرة، العراق، العدد: 24 2013 ص: 738.
- ⁹ بن عزة محمد وشليل عبد اللطيف، مرجع سابق 8 7:9010.
- ¹⁰ بن عزة محمد وشليل عبد اللطيف، مساهمة موارد قطاع النفط في تمويل الموازنة العامة مداخله مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول: تقييم استراتيجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في أفق الألفية الثالثة في الجزائر، جامعة المسيلة، 28 و29 أكتوبر 2014 ص: 6:7.
- ¹¹ تقرير: انحدار أسعار النفط يهدد مستقبل الاقتصاد الجزائري، متاح على الموقع الإلكتروني: <http://www.akhbarelyoum.dz/ar/200241/124317> تاريخ الاطلاع على الموقع: 2015/01/25.
- ¹² إيمانويل نوبيسي نغانكام، الجزائر: هل حانت أخيرا لحظة التنوع؟ متاح على الموقع الإلكتروني: <http://blogs.worldbank.org/arabvoices/ar/algéria-has-moment-diversification-finally>
- ¹³ arrived تاريخ الاطلاع على الموقع: 2015/01/26.
- ¹³ متاح على الموقع: <http://www.albankaldawli.org/ar/country/algéria/overview#2> تاريخ الاطلاع على الموقع: 2015/01/25
- ¹⁴ وزارة الطاقة، الإمارات العربية المتحدة، مشروع بحث استخدام الطاقة المتجددة في دول الخليج، ص 04.
- ¹⁵ بحسب توقعات أوبك الصادرة عام 2008.
- ¹⁶ حاكمي بوحفص وقريري ناصر الدين، دراسة تحليلية للبدائل التنموية في الجزائر و حتمية التنوع الاقتصادي مداخله مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول: البيئة المؤسساتية، سياسات الإصلاح و التنوع الاقتصادي في الجزائر، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 24 و25 نوفمبر 2014 (_: 7
- ¹⁷ نفس المرجع السابق، ص: 7
- ¹⁸ نفس المرجع السابق، ص: 7
- ¹⁹ قاسم محمد فؤاد، محددات التنوع الاقتصادي في الجزائر 9 مداخله مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول: البيئة المؤسساتية، سياسات الإصلاح و التنوع الاقتصادي في الجزائر، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 24 و25 نوفمبر 2014 (_: 4
- ²⁰ حاكمي بوحفص وقريري ناصر الدين، دراسة تحليلية للبدائل التنموية في الجزائر و حتمية التنوع الاقتصادي (_: 8
- ²¹ شباب سيهام، توظيف عوائد القطاع النفطي في الاقتصاد الجزائري، المجلة العربية للدراسات الإدارية والاقتصادية، العدد الخامس، يناير 2014 (_: 70 71